

اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد 19)

وتأثيرها على التعليم عن بعد في التجربة التعليمية المغربية

فاطمة الزهراء العسالي

ط/د. المدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية

fatimaezzahraealassali@gmail.com

قبول البحث: 24/08/2024

مراجعة البحث: 22/07/2024

استلام البحث: 19/06/2024

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى الكشف عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي واجهت المغرب في تفعيل التعليم عن بعد في المنظومة التعليمية المغربية خلال جائحة كورونا وما بعدها، وتتبع السياق التاريخي لاعتماد التعليم عن بعد في العالم وطرق تنزيله بيداغوجيا في التجربة المغربية؛ التي كانت بالموازاة مع الأزمة الصحية العالمية التي خلفتها جائحة كورونا، والتي دفعت الوزارة الوصية على القطاع إلى توقيف الدراسة الحضرية تجنباً لانتشار العدوى في صفوف المعلمين والمتعلمين ومختلف الفاعلين التربويين، وإيجاد حلول سريعة واضطرارية لاستكمال الاستمرارية البيداغوجية. وذلك بناءً على مجموعة من الوثائق التربوية الرسمية المؤطرة لسير هذه العملية التعليمية التعلمية عن بعد، وتوفير السبل والوسائل والآليات الضرورية لتفعيلها وضمان نجاحها. ولتوضيح ذلك اعتمد البحث على المنهج التاريخي في تحديد السياق التاريخي لظهور التعليم عن بعد، وفي عرض التجربة التعليمية المغربية القائمة على التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا وما بعدها، والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل إشكالية الموضوع الذي يعالجه البحث، ووصف التحديات التي عرقلت نجاح عملية التعليم عن بعد وبيانها للامساواة المجتمعية في المغرب. ومن أهم نتائجه إبراز جهود المغرب في اتخاذ إجراءات وتدابير فعالة ساهمت بشكل كبير في استمرار الدراسة البيداغوجية وتجنب الانقطاع المدرسي. كما كشف عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية، والتقنية والتربوية التي تواجه تطوير المنظومة التعليمية المغربية في مجال التعليم عن بعد. وخلص إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لتجاوز هذه التحديات التي قد تعترض التعليم عن بعد، وتطويره بما يناسب الحاجات التعليمية والتوجهات التكنولوجية في العالم.

الكلمات المفتاحية: التعليم عن بعد، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المحتويات التعليمية الرقمية، اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية.

Abstract

This Paper aims at revealing the social, economic, and pedagogical challenges, which face Morocco while implementing distance learning in the educational system during and after the COVID-19 pandemic.

It also aims at tracking the historical content in adopting distance learning in the world as well as showing the ways of implementing it pedagogically in Morocco. This was in parallel to the world health crisis left by the COVID-19 pandemic, which led the ministry of Education to stop face- to-face learning in order to avoid the spread of infection in the ranks of teachers, students, and other educational agents. The ministry had to find urgency and quick fixes to ensure the pedagogical continuity based on a number of official educational documents, which frame distance teaching and learning process. It also had to provide the necessary means and mechanisms to implement distance learnings and ensure its success.

This study adopts the historical approach in setting the historical content of the rising of distance learning and in presenting the Moroccan educational experience about distance learning during and after the pandemic. It also adopts a descriptive analytical approach by analyzing and describing the challenges, which have hindered the success of distance learning, and by declaring the social inequality in Morocco, the study's results: Highlights the efforts, which help in school continuation and avoid school dropout. The study reveals the social, economic, technical and pedagogical challenges, which face the development of the Moroccan educational system in distance learning area.

It comes to present a number of suggestions and recommendations to overcome these challenges, which may face distance learning and to improve it to suit the educational needs and technology trends in the world.

Key words: distance learning, information and communication technology, digital educational contents, economic and social inequality.

المقدمة

حظي التعليم عن بعد باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بسبب انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم، وما فرضه من تحولات كبيرة شملت جميع الميادين والمجالات الحيوية، خاصة منها المجال التعليمي في كل دول العالم ومنها المغرب، الذي عمل على إغلاق أبواب المدارس التعليمية بسبب فرض الحجر الصحي، واتباع نظام تعليمي جديد يفرض التباعد بين المتعلمين وبين الأساتذة؛ فكان التعليم عن بعد أفضل خيار استراتيجي تعليمي يمكن اعتماده في ظل هذه الظروف الوبائية.

لقد أصبح التعليم عن بعد ضرورة تفرضها الحاجات التعليمية في العالم عامة والمغرب خاصة؛ وما يشهده من تطورات تكنولوجية فرضت اعتماد هذا النوع من التعليم إلى جانب التعليم الحضوري، مسايرةً للظروف الجغرافية والاجتماعية والصحية والسياسية...، وما يعيشه العالم من تغيرات مناخية، وكثرة الكوارث الطبيعية، وانتشار الحروب الدموية، والأوبئة الخطيرة (فيروس كورونا، متحورات كورونا، الحرب الفلسطينية الإسرائيلية، الحرب الروسية الأوكرانية، زلزال الحوز في المغرب، زلازل وإعصارات جنوب شرق آسيا...) تفرض بالضرورة الملحة اعتماد التعليم عن بعد اعتماداً رسمياً في المواثيق والإصلاحات التربوية إلى جانب التعليم الحضوري؛ تجنباً لأي ظرف مفاجئ يلغي العملية التعليمية التعليمية الحضورية.

فالتعليم عن بعد نظام تعليمي ضروري ملائم للمنظومة التعليمية المغربية، لما يعرفه المغرب من تنوع جغرافي في عدة مناطق (الأطلسية، والصحراوية، والساحلية...) وتأثرها بالطبيعة المناخية القاسية، قد تؤدي في بعض الأحيان إلى توقف الدراسة الحضورية، ومن ثمة تعويضها بالدراسة عن بعد ضماناً للسير العادي للعملية التعليمية التعليمية وتجنب انقطاع المتعلم عن التعلم، ومن ثمة تحقيق المساواة الاجتماعية والتربوية التعليمية.

لذلك وجب على الوزارة الوصية اعتماد هذا النوع من التعليم لتسهيل عملية التعلم عند المتعلم، وتطويره بما يناسب حاجاته التعليمية، من خلال العمل على تقديم منهج تعليمي خاص بكل مادة من المواد التعليمية، وقائم على تجارب تحليلية دقيقة ونتائج علمية عميقة أساسها البحث والتجريب. بهدف ترقية وتحديث المقررات والبرامج التعليمية بما يواكب التعليم عن بعد، فضلاً عن الارتقاء بالطرائق المعمول بها وتطويرها وفقاً لمتطلبات العصر التكنولوجية.

فاستثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم حاجة ملحة فرضها الواقع الاجتماعي والتطور الاقتصادي، حيث أصبحت تلعب دوراً مهماً في عملية التعليم عن بعد، ومن ثمة وجب السعي إلى إنتاج برامج تعليمية إلكترونية تقوم بهذه المهمة، بالارتكاز على شبكة الأنترنت، والأفلام التعليمية، والمواقع والمنصات الإلكترونية، والتطبيقات البرمجية، وغيرها من الوسائل والآليات التي تيسر عملية التعليم عن بعد.

مشكلة البحث:

إن انتقال المغرب من اعتماد التعليم الحضوري إلى اعتماد التعليم عن بعد بالمنظومة التربوية التعليمية؛ طرح مجموعة من التحديات على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتربية والتقنية؛ ذلك أن مثل هذا الخيار الاستراتيجي يتطلب تغييراً جذرياً في بيئة وأساليب التعليم بالمغرب، خاصة وأن طرائق وأساليب التعليم التقليدي لازالت سارية ولازالت هي الأخرى تطرح مجموعة من الصعوبات؛

الأمر الذي لا يتوافق مع الحياة العصرية وتفكير المعلم والمتعلم في العصر الحالي. وبالتالي يشكل هذا التغيير المفاجئ تحدياً كبيراً لبلد نامٍ كالمغرب.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

-الأهمية النظرية: تسهم هذه الدراسة في إظهار أهمية التعليم عن بعد في تجاوز الأزمات المفاجئة التي قد تلحق بميدان التربية والتعليم، باعتباره أحد أهم الاستراتيجيات الحديثة والطرق الذكية في المجال التعليمي، كما تسهم في توضيح ضرورة تطوير عملية التعليم عن بعد وتوفير المستلزمات الضرورية للزيادة من فاعليتها للحد من المشاكل والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية.

-الأهمية البحثية : تسهم نتائج هذا الدراسة في لفت أنظار المسؤولين والقائمين على الأنظمة التعليمية إلى أهمية تطوير الممارسة التعليمية الضرورية ودمجها مع أفضل الممارسات التقنية الذكية في مجال التعليم عن بعد، تطويراً للمجال التربوي وتحقيقاً للمساواة الاجتماعية والتعليمية بين المتعلمين المغاربة على اختلاف توزيعاتهم الجغرافية ومستواهم السوسيو اقتصادي. وذلك من خلال حل المشاكل، وتجاوز التحديات والصعوبات المجالية المتنوعة المرتبطة بمجال التربية والتعليم. علاوة على ذلك، تُسهم الدراسة في إثراء قواعد البيانات العربية التي تركز على دراسة التحديات التي قد تواجه توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في التعليم.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى رصد وتقصي واقع التعليم عن بعد بالمغرب خلال جائحة كورونا وما بعد الجائحة، باعتباره حل أساسي مستقبلي لتطوير المستوى التعليمي والسمو به إلى أرقى المستويات، ليواكب التطور التكنولوجي السريع، والعمل على تحديد وجهة الجيل القادم نحو مجتمع ناجح تعليمياً ومتطور رقمياً ومتساو اجتماعياً.

يهدف البحث إلى تحديد مفهوم التعليم عن بعد، وبداية نشأته الأولى في العالم، وتتبع سيرورة تطوره التاريخية، وإبراز أشكال التعليم عن بعد وسماته ومميزاته النوعية. ثم بيان السياق التاريخي لاعتماد التعليم عن بعد في التجربة المغربية؛ من خلال استكشاف الوثائق التربوية الرسمية المؤطرة للتعليم عن بعد في المنظومة التعليمية المغربية، وتوضيح آليات التدبير البيداغوجي للتعليم عن بعد، وأهميتها في إنجاح العملية التعليمية التعلمية ومعالجة المشكلات الدراسية المفاجئة والمباغثة وتحسين عملية التعليم والتعلم. وتجاوز التحديات السوسيو اقتصادية والتربوية والتقنية تحقيقاً للمساواة التعليمية بين المتعلمين.

حدود البحث

-الحدود الموضوعية : اهتم البحث باستكشاف التعليم عن بعد في التجارب الدولية، والوثائق التربوية الرسمية بالمغرب، وآليات التدبير البيداغوجي لعملية التعليم عن بعد، ودراسة التحديات والصعوبات التي واجهت ولا زالت تواجه التعليم عن بعد في المغرب في ظل الأزمات العالمية (كوفيد- 19) والمحلية (زلزال الحوز)، ووضع الحلول المناسبة لها.

-الحدود المكانية : ركز البحث على رصد مكونات التجربة المغربية في اعتمادها "التعليم عن بعد".

-الحدود الزمانية : ركز البحث على الفترة الزمنية الخاصة بجائحة كورونا وما بعدها.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي في تحديد السياق التاريخي لظهور التعليم عن بعد، وفي عرض التجربة التعليمية المغربية القائمة على التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا وما بعدها، والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل إشكالية الموضوع الذي يعالجه البحث، ووصف التحديات التي عرقلت نجاح عملية التعليم عن بعد بالمغرب.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي اهتمت بالتعليم عن بعد: دراسة الباحث محمد أحمد مقدادي (2020) التي كشفت عن رؤية "تصورات طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في الأردن لاستخدام التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا ومستجداتها"؛ حيث تم إعداد استبيان للكشف عن تصورات طلبة هذه المرحلة التعليمية نحو استخدام هذا النوع من التعليم ومعرفة موقفهم حول مدى فعاليته. وقد أظهرت النتائج أن هناك أثرا إيجابيا لاستخدام التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا بدرجة كبيرة جدا في مدارس تربية قسبة إربد، كما بيّنت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق في تصوراتهم وفقا لمتغير الجنس.

وسعت دراسة منى فرحت إبراهيم شحاتة (2021) إلى تحديد "اتجاهات معلمي التربية الخاصة نحو التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا"، من خلال التعرف على موقف معلمي التربية الخاصة نحو هذا النوع من التعليم ومدى ملاءمته للبيئة التعليمية التي تخص الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث قام الباحث بتطبيق مقياس اتجاهات معلمي التربية الخاصة نحو التعليم عن بعد، وخُصّصت نتائج الدراسة إلى عدم مناسبة هذا النوع من التعليم لهؤلاء الطلاب حسب رأي المعلمين الخاصين بهم.

واتجهت الدراسة التي أجرتها الباحثة فادية محمد ديباجه (2022) إلى الكشف كذلك عن "اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية في محافظة إربد في الأردن نحو التعلم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا"، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي المسحي من خلال استبانة تضم مجموعة من الأسئلة الاستفسارية موجهة لهؤلاء الطلبة، تم وصفها وتحليلها للوصول إلى نتائج إيجابية تبين رضى هؤلاء الطلبة عن التعلم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات هؤلاء الطلبة في محافظة إربد في الأردن نحو التعلم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا تبعا لمتغيري الجنس والفرع الدراسي والتفاعل بينهما.

كما هدفت دراسة الباحثة لبنى خاليلة (2022) إلى الكشف عن "اتجاهات الطلبة حول منظومة التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا" داخل فلسطين، من خلال قياس وجهة نظرهم حول التعليم عن بعد، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وجهة نظر طلبة المدارس في المراحل التعليمية الثلاث (ابتدائية، إعدادية، وثانوية) في لواء الشمال، وتحليل إجاباتهم الواردة في الاستبانة. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ اتجاهات الطلبة نحو منظومة التعليم عن بعد للمرحلتين التعليميتين الإعدادية والثانوية جاءت بدرجة متوسطة. أما في المرحلة الابتدائية فقد جاءت بدرجة عالية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بالنظر إلى البحث الحالي والدراسات السابقة، نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على دراسة اتجاهات وتصورات ووجهة نظر المتعلمين والمعلمين نحو التعليم عن بعد أو الإلكتروني خلال جائحة كورونا، كما تم الاعتماد في جل الدراسات على الاستبانة وتحليل أسئلتها للوصول إلى النتائج التي تظهر إيجابية أو سلبية اتجاهات هؤلاء الفئة المدروسة نحو التعليم عن بعد؛ بحيث جاءت دراسات

قياسية ميدانية، وعدم تركيزهم على الجانب التأطيري للتعليم عن بعد واستراتيجية تفعيله في المنظومات التعليمية خلال جائحة كورونا. مما يشير إلى أهمية إجراء المزيد من الدراسات التي تساعد في تدبير عملية التعليم عن بعد والاستفادة من توصيات ونتائج البحوث والدراسات لتطوير الأنظمة التعليمية وتحسين عملية التعليم والتعلم.

تتميز هذه الدراسة في كونها دراسة تاريخية وصفية تحليلية لتجربة المغرب في اعتماد التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا وما بعد الجائحة، بحيث تسهم في تشجيع المنظومات التعليمية على اعتماد التعليم عن بعد في الظروف الاستثنائية والعادية، وتطويره وفق استراتيجية تكنولوجية تعتمد برامج الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الرقمي بما يناسب رؤية المعلم والمتعلم والمجتمع في العصر الحالي، ثم الاطلاع على التحديات السوسيو اجتماعية والمشاكل التربوية والتقنية التي واجهت التجربة التعليمية المغربية في اعتماد التعليم عن بعد للاستفادة منها وتجاوز صعوباتها وتطويرها بما يحقق المساواة الاجتماعية والتعليمية في المجتمع، ومراعاة تحديات المستقبل القريب والبعيد لمواجهتها وحلها الحل الأمثل.

المبحث الأول: نشأة التعليم عن بعد وتطور سماته النوعية

يعتبر التعليم مؤسسة اجتماعية ضرورية لتطور أي مجتمع، كونها تضطلع بمهمة تربية النشء وتعليمه، الذين يشكلون عماد الأمة ومركزها، فالتعليم قاطرة كل تقدم اجتماعي وعلمي واقتصادي وفكري وسياسي الذي تقوم عليه المجتمعات المتطورة والمحرك الأساسي للتنمية المستدامة؛ بحيث يبني الفرد من كافة الجوانب الحياتية فيبني المجتمع ويحمي أفرادها من ظلمة الجهل، والتخلف المؤدي إلى الانحطاط، والسقوط، والفشل، ثم الموت في جميع جوانب الحياة المترابطة التي تتطلب التعليم للتقدم وللازدهار.

ولأهمية التعليم عملت مختلف المجتمعات على الاستثمار فيه وتوسيع رقعة استفادة النشء منه، وإيصاله لجميع أفراد المجتمع من: أطفال وشباب وشيوخ من كلا الجنسين، ولكل الفئات الاجتماعية، وفي مختلف المناطق الجغرافية. باعتماد الرؤية التربوية المناسبة والاستراتيجية التعليمية الملائمة؛ فكان اختيار التعليم الحضوري للفئة التي تستطيع الانضمام للفصول الدراسية ومتابعة التعلم والدراسة مع أقرانها، ثم التعليم عن بعد للفئة التي لا تستطيع الحضور للفصول الدراسية إما لبعدها وصعوبة التضاريس الجغرافية، ووعورة مسالك الوصول إلى المدرسة، أو عدم ملائمة الظروف المناخية وتغيراتها القاسية، أو بسبب الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الوبائية، أو بسبب الإعاقات العجزية والأمراض المعدية التي تُحظر حضور الفرد إلى الفصل واختلاطه مع زملاءه.

المطلب الأول: مفهوم التعليم عن بعد - نشأته وتطوره

- مفهوم التعليم عن بعد:

يستعمل مصطلح "التعليم عن بعد Distance Teaching للإشارة إلى أنّ المتعلم يدرس عن بعد، ولكن في حالة وصف عملية التعلم من قبل المتعلم - المستفيد أي وصف استقباله للمادة المتعلمة فيصبح المصطلح المستخدم أُنذاك التعلم عن بعد Distance Learning. لذلك تتفق معظم الدراسات والبحوث على أن التعلم عن بعد والتعليم عن بعد يستخدمان بالتبادل وليس ثمة فرق كبير بينهما، لأن كليهما يؤديان الغرض نفسه، فيما يتعلق بأن هناك مسافة بين المعلم والمتعلم" (محمود، 2014، صفحة 12)

ويعرفه هولميرج بأنه ذلك النوع من التعليم الذي "يغطي مختلف صور الدراسة في كافة المستويات التعليمية التي لا تخضع فيها العملية التعليمية لإشراف مستمر ومباشر من المدرسين في قاعات الدراسة؛ بمعنى أنّ هناك انفصالا بين المعلم والمتعلم في كافة صور التعليم

عن بعد، ويحدد ذلك مكانة الوسائط التقنية في العملية التعليمية التعلمية، ودورها في تحقيق الاتصال بين المعلم والمتعلم دون الالتقاء وجها لوجه خلال مدة معينة من التعليم" (مدني، 2007، صفحة 15، 16)

يتضح أن التعليم عن بعد يقوم على انفصال المعلم عن المتعلم مكانيا، مع قدرة المتعلم على الدراسة والتعلم في أي وقت وفي أي مكان، مع توفر الوسائل والآليات الضرورية لحدوث التعليم والتعلم في آن واحد، واعتماد التواصل غير المباشر والفعال بين المعلم والمتعلم.

منه؛ نستنتج أن التعليم عن بعد يرتبط بالاتصال غير المباشر بين المعلم والمتعلم؛ يكون فيه المتعلم بعيدا عن معلميه ويتحمل مسؤولية تعلمه، باستخدام مواد تعليمية يتم نقلها إليه عن طريق أدوات ووسائل مختلفة فيها يتم التعليم والمناقشة التعليمية.

كما يساعد المتعلم على تعلم دون مشاكل خارجية قد تتدخل بالضرورة لتعرق سير العملية التعليمية، أبرزها صعوبة المواقع الجغرافية والالتزامات المهنية والشخصية للطلاب التي تحول دون قدرة الفرد على تتبع مساره التعليمي بشكل جيد، وتمنعه من الاستمرار البيداغوجي الناجح داخل العملية التعليمية التعلمية. فهو طريقة فعالة للتمكن من المعرفة في أي وقت وأي مكان شرط وجود مناخ ملائم واختيار الوسائط والآليات المناسبة لتحقيق فعل التعليم والتعلم، والتي قد تشمل كل الوسائل المتاحة من المراسلات البريدية، الدروس الإلكترونية، القنوات التلفزيونية التعليمية، المنصات الرقمية المباشرة، أشرطة الفيديو...

-نشأة التعليم عن بعد وتطوره :

لا يعد التعليم عن بعد نمطا تعليميا حديث النشأة. إلا أن بروزه كان مع التحولات العالمية التي واكبت انتشار فيروس (كوفيد- 19). فقد كانت له إرهادات تاريخية تمتد لأكثر من قرن زمني؛ بحيث تمتد "جنور التعليم عن بعد إلى ما يقرب 120 عاما على الأقل؛ ذلك أن ظهر إعلان في إحدى الصحف السويدية في عام 1833 ليعلن عن إمكانية تعلم اللغة وتركيباتها النحوية عن طريق البريد، وفي عام 1940 سمحت إدارة البريد في إنجلترا والتي كانت حينها منشأة جديدة لـ (إيزاك بيتمان) بتقديم تعليم للاختزال عن طريق المراسلة، ثم انتقل التعليم عن بعد إلى ألمانيا حيث تم التأسيس له باعتماد المراسلة، ومنه إلى نيويورك في أمريكا من خلال كلية شوتوكا للدراسات الحرة والفنون، ثم إلى مجموعة من المؤسسات والمعاهد والجامعات التعليمية التي عملت على تأسيس هذا النوع من التعليم ضمن نظامها التعليمي للحصول على درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه مثل: معهد سكيري في إنجلترا وجامعة شيكاغو بأمريكا.

وفي فرنسا؛ أسست وزارة التربية كلية للتعليم بالمراسلة أثناء الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من أن هذا (المركز القومي الفرنسي للتعليم بالمراسلة) قد تم تخصيصه أولا لتعليم الأطفال؛ إلا أنه بعد ذلك أصبح من أكبر المؤسسات التعليمية لتعليم الكبار. وقد كانت مجموعات التعلم المستهدفة من التعليم عن بعد من الكبار ذوي الالتزامات المهنية والاجتماعية والأسرية " (شلوسر و سيمونسن، 2015، صفحة 7، 10)

يتضح أن التعليم عن بعد ارتبط في بداياته بنظام المراسلة البريدية؛ حيث كانت الخدمة البريدية هي الوسيلة الفعالة في نقل المواد المطبوعة بين المعلم والمتعلم، ثم أخذ مفهوم التعليم يتطور ليواكب التطورات التي شملت العالم من ظهور الأقمار الصناعية وإحداث وسائل الاتصال والتواصل المختلفة والمتعددة.

للتطور الرقعة التكنولوجية ويصبح التعليم عن بعد ذو طابع مرن يسير على المتعلم للتعليم، حيث استطاعت التكنولوجيا المتقدمة أن تساهم وبشكل فعال في تطوير التعليم عن بعد من خلال "الجمع بين الوسائط المتعددة التفاعلية مثل شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني

والأقراص المدمجة التفاعلية، وكذلك الفصول الافتراضية، والمكتبات الإلكترونية والكتب الإلكترونية وقواعد البيانات، والمحادثات ذات الاتصال المباشر وغيره من الوسائل الاتصالية والتعليمية القائمة على شبكة الأنترنت، والتي توفر التفاعل بين المعلم والمتعلم من جهة، وبين المتعلم وزملائه من جهة أخرى سواء بطريقة تزامنية من خلال برامج المحادثة ومؤتمرات الفيديو أو لا تزامنية باستخدام البريد الإلكتروني ومنديات الحوار" (محمود، 2014، صفحة 17)

نستنتج أن التعليم عن بعد مرّ بسلسلة من التغيرات التاريخية والتي ارتبطت بالتطورات التي مسّت البيئة العالمية، كان لها أثر بالغ في تطوره وتقدمه ووصوله إلى ما هو عليه الآن؛ فقد تميز في نشأته بالطابع غير الحضورى للمتعلّم والمعلم، تربط بينهما وسيلة تعليمية تتمثل في التعليم بالمراسلة البريدية، ومع إنشاء الأقمار الصناعية وتطور الوسائل التكنولوجية، وانتشار الوسائل الرقمية أخذ يتسم التعليم عن بعد بالطابع الحضورى للمعلم والمتعلم معا في اتصال إلكتروني افتراضي غير جسدي داخل الفصل الدراسي الافتراضي.

المطلب الثاني: أنواع التعليم عن بعد - سماته ومميزاته

-أنواع التعليم عن بعد:

يقصد بأنواع التعليم عن بعد الاستراتيجيات والطرق المعتمدة في نقل المعارف التعليمية من المعلم إلى المتعلم بغض النظر عن البعد الزماني والمكاني؛ بحيث تعتبر من الخصائص والسمات المميزة للتعليم عن بعد. فهو يوفر بيئة تعليمية استقلالية قابلة للتعليم الفردي بشكل يحقق الأهداف المرجوة من الدرس المتعلم. ومن أشكاله:

-التعليم عن بعد المتزامن: " هو التعليم الذي يجتمع فيه المعلم والمتعلم في الوقت نفسه بشكل متزامن في بيئة تعليمية حقيقية، وذلك من خلال لقاء إلكتروني مباشر يتمكّن فيه الطرفان من المناقشة والحوار وطرح الأسئلة والتفاعل وتلقي الدروس عبر ما يعرف بالفصول الافتراضية". (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2020، صفحة 23)

إنه تعليم مباشر بين الطلبة والمدرسين ضمن زمن دراسي محدد مسبقا للاتصال والتواصل وتبادل المعرفة على خط واحد مما يسهل عملية التعلم ضمن غرف المحادثة الفورية، أو الفصول الدراسية الافتراضية.

-التعليم عن بعد غير المتزامن: "هو تعليم متحرّر من الزمن، إذ يمكن للمعلم أن يضع مصادر التعلم مع خطة التدريس والتقويم على الموقع التعليمي، ثم يدخل المتعلم الموقع في أيّ وقت، ويتبع إرشادات المعلم في إتمام التعلم، من دون أن يكون هناك اتصال متزامن مع المعلم" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2020، صفحة 23)

يتضح أنه تعليم غير مباشر فيه يقوم الطلبة بإنجاز مهامهم الدراسية بشكل ذاتي؛ إذ يحصل المتعلم على دورات أو حصص فوق برنامج دراسي مخطط ينتقي فيه الفضاء الزمكاني المناسب لظروفه عن طريق توظيف بعض أساليب وأدوات التعليم الإلكتروني من: أقراص مدمجة أو دروس بريدية إلكترونية، مجموعات النقاش داخل منصات التواصل الرقمي...

-التعليم عن بعد المدمج: فيه يتم الجمع بين التعليم عن بعد المتزامن وغير المتزامن، يعمل فيه المتعلم على الحصول على المواد والدروس التعليمية الافتراضية ضمن زمن محدد وتسجيلها كمقررات وبرامج تعليمية إلكترونية، يرجع إليها المتعلم لإنهاء المادة التعليمية وإعادة دراستها ومراجعتها إلكترونيا في أي زمان ومكان.

يتبين أن كل أنواع التعليم عن بعد تُصَبّ في اتجاه الاتصال المباشر غير الحضورى للمعلم والمتعلم في الفصل الدراسي الحقيقي، فيه يكون المتعلم بعيدا عن معلميه، ويتحمل مسؤولية تعلمه، باستخدام مواد تعليمية يتم نقلها إليه بشكل متزامن مع المعلم أو غير متزامن؛

بحيث تبقى الوسيلة التعليمية أساس التعليم والتعلم بين المعلم والمتعلم، والتي تكون عبارة عن منصات تعليمية، أقسام افتراضية، دروس مصورة عبر التلفاز أو أشرطة الفيديو، ثم المراسلة البريدية الإلكترونية وغيرها.

-سمات ومميزات التعليم عن بعد :

بالرغم من أن التعليم عن بعد يركز على الفصل بين المعلم والمتعلم مكانيا وزمانيا؛ إلا أنه يتميز بعدة خصائص ومميزات وسمات تميزه عن التعليم الحضوري. فيه يتخذ المتعلم الدور المركزي لاستقبال المادة الدراسية المتعلمة، بحيث يجب أن تُقدم له بوضوح إرشادي وتوجيهي حتى يستقبلها ويتمكن منها بواسطة استخدام الوسائل والآليات والوسائط التقنية التي تحمل محتوى التعلم.

لقد صار التعليم عن بعد تعليما نظاميا، يتدخل فيه مختلف الفاعلين التربويين لتحديد أغراض وأهداف التعلم، وتصميم وإنتاج البرامج التعليمية باعتماد الوسائل المناسبة والطرق الملائمة لنقل المعلومة إلى المتعلم بشكل يضمن فهمها واستيعابها.

ولكون التعليم عن بعد نظام تعليمي مرن، بحيث يتيح الفرصة لكل فرد يريد التعلم أن يتعلم، من خلال إعادة توزيع التعليم في مختلف الأزمنة والأمكنة لحدوث فعل التعلم لديهم؛ ذلك أنه لا يشترط " في هذا التعليم الحضور الشخصي للدارسين بانتظام إلى مكان الدراسة، ويمكن أن يُستخدم هذا التعليم بنجاح مع الأفراد الذين تعوقهم ظروفهم الجغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية عن الالتحاق بالتعليم التقليدي، ولذا يمكن للتعليم عن بعد أن يحرر الطلاب من حدود المكان والزمان والعمر " (عامر، 2007، صفحة 59)، وتحقيق المساواة الاجتماعية والتعليمية التي تتحكم فيها الاختلافات العمرية والمستوى الاقتصادي للمتعلمين والطاقات الاستيعابية للأقسام. فالتعليم عن بعد يتيح الفرصة لكلا الجنسين وفي مختلف الأعمار للتعلم واكتساب المعرفة وتحقيق الوعي العلمي والمعرفي.

فضلا عن أنه يتيح فرص التعلم بالمنافسة من خلال تنظيم مجموعات تعليمية أو ما يسمى بالأقسام الافتراضية؛ بحيث يتدخل التنظيم الإداري للمؤسسة هنا ليتولى ترتيب اللقاءات، وتنظيم الجدولة الزمنية، وتفعيل الخدمات التقنية وإحداث التفاعل المطلوب بين جميع المكونات النشيطة تقنيا. بالإضافة إلى سعي المؤسسة التعليمية الإلكترونية إلى احترام خصوصية المتعلم وظروفه البيداغوجية من خلال اختيار البرامج والمناهج التعليمية، والأساليب التقنية التي تتناسب مع قدراته وسرعة إدراكه وتعلمه.

المبحث الثاني: التنزيل البيداغوجي للتعليم عن بعد في التجربة التعليمية المغربية

لما كان التعليم أساس تقدم الأمم وازدهارها وتطور المجتمعات ونموها، عمل المغرب على الاهتمام بهذه المنظومة المجتمعية، بحيث أضحى مألوفاً أن ينصب التفكير بين الفينة والأخرى على إصلاح وتغيير بنية التعليم وتجديدها، وتطوير هياكل منظومة التربية والتكوين، لعلها تكون الخلاص النهائي لأزمة التعليم بالمغرب؛ التي تفاقمت بإندثار جائحة كورونا وتسببها في إرباك سير النظام الاعتيادي للتعليم الحضوري في كل أنحاء العالم ومنها المغرب.

لقد عرف المغرب تحولات كبيرة في كل المجالات الحيوية منها: الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، بسبب تداعيات جائحة كورونا وفرض الحجر الصحي مما أثر على دينامية وحركية هذه القطاعات الحيوية خاصة منها قطاع التربية والتعليم؛ الذي يعرف سيرورة حركية مجتمعية صغيرة داخل المدرسة ومن ثمة الفصل الدراسي؛ إلا أن فرض الحجر الصحي لتجنب تنقل العدوى في صفوف المتعلمين والمعلمين أدى إلى إغلاق المدارس التعليمية وتوقف الدراسة. الشيء الذي حثم على الجهات الوصية البحث عن بدائل وحلول سريعة لتفعيل عملية التعليم والتعلم وتجنب توقفها. فكان التعليم عن بعد أفضل خيار استراتيجي بديل عن التعليم الحضوري ونتائج الوخيمة على صحة مكونات المجتمع التربوي والتعليمي خلال فترة جائحة كوفيد 19.

كرست الوزارة الوصية على القطاع التربوي التعليمي كل جهودها من أجل خلق بيئة تعليمية بديلة للتعليم الحضوري، لضمان سير العملية التعليمية التعلمية بشكل جيد ونجاحها، وخلق بدائل تربوية فعالة تراعي مختلف الفئات العمرية ضمن مختلف الأسلاك التعليمية والمناطق الجغرافية. بحيث تبنى المغرب استراتيجية تعليمية تتطرق من فلسفة التعليم نحو استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة من موارد بشرية وتقنية، ومعدات ديداكتيكية.

وقد تم تفعيل تعليم مختلف المواد الدراسية عن بعد خلال الجائحة؛ باعتماد التعليم عن بعد الذي يقوم على المراسلة الرقمية ووسائل التواصل التكنولوجي، ثم التعليم بالتناوب ما بعد الجائحة الذي يركز على التعليم الحضوري ودراسة الدروس حضوريا ومناقشتها، ثم التعلم الذاتي المنزلي في تلقي الدروس ذاتيا، ومناقشتها في الفصل الدراسي أثناء التعليم الحضوري.

لقد اعتمد المغرب خيار التعليم عن بعد بما يُناسب الاستراتيجيات والتقنيات المعتمدة في النظام التعليمي الاعتيادي المتبع؛ ذلك أن نظام التعليم وجودته مشروطين بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدولة معينة ومنها المغرب. الأمر الذي يفسر نجاح أو فشل سير العملية التعليمية التعلمية في مختلف الظروف والأزمات التي تواجه بلدا معينا؛ وقد تمت ملاحظة العديد من الفروقات في ظل هذه الجائحة، كما لاحظنا بروز أسماء بعض الدول اللامعة والمتقدمة في المجال التعليمي واختفاء أسماء أخرى بسبب تحديات النمو الديموغرافي والتنمية السوسيو اقتصادية.

المطلب الأول: الوثائق التربوية المؤطرة للتعليم عن بعد في المنظومة التعليمية المغربية

لجائحة كورونا دور فعال في تفعيل أنماط التعليم عن بعد على أرض الواقع بعدما كان محصورا في الوثائق التربوية الرسمية التي تناولت موضوع التعليم عن بعد منذ زمن طويل من الزاوية النظرية دون تفعيله، تجاوبا مع التطورات التكنولوجية التي عرفها العالم، والتي فرضت على المغرب إعادة النظر في الإصلاحات التربوية المتخذة من خلال "مراجعة المناهج والبرامج التعليمية، وتقويم تصورات المنظومة التربوية، حيث أصبح إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة التعليمية أمرا مهما من أجل تيسير ومواكبة التعلّيمات، وتنمية كفايات المتعلمين المنهجية والتكنولوجية" (أخ العرب، صفحة 39)

وعلى هذا الأساس دعت الوثائق التربوية المؤطرة للعملية التعليمية التعلمية في المغرب إلى إدماج وسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في المنظومة التعليمية المغربية من خلال الوثائق الرسمية التالية:

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999: خصّص الميثاق الوطني للتربية والتكوين دعامته العاشرة للتأكيد على أهمية " إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، من أجل تحسين منظومة التربية والتكوين، حيث نصّ على الأبعاد المستقبلية للتكنولوجيات سيتم استثمارها في المجالات الآتية:
 - معالجة بعض حالات صعوبة التمدرس والتكوين المستمر بالنظر لبعد المستهدفين وعزلتهم.
 - الاستعانة بالتعليم عن بعد في مستوى الإعدادي والثانوي في المناطق المعزولة.
 - السعي إلى تحقيق تكافؤ الفرص بالاستفادة من مصادر المعلومات وبنوك المعطيات، وشبكات التواصل مما يساهم بأقل تكلفة في حل مشكلة الندرة والتوزيع غير المتساوي للخرانات والوثائق المرجعية.
 - أن تعمل كل مؤسسة للتربية والتكوين على تيسير اقتناء الأجهزة المعلوماتية ومختلف المعدات التربوية والعلمية بشروط امتيازية لفائدة الأساتذة والمتعلمين والإداريين، على أساس أن يتحقق لكل مؤسسة موقع معلوماتي وخزانه متعددة الوسائط في أفق

العشرية القادمة بدءاً من السنة الدراسية 2001/2000" (وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين ، 1999 ،
صفحة 38)

- البرنامج الاستعجالي 2009 / 2012: نصّ البرنامج الاستعجالي على ضرورة إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضمن مجال التعلّيمات؛ بحيث خصّص المشروع العاشر في المجال الأول للإقرار بأهمية وسائل المعلومات " للاتصال والتحفيز على الإبداع في مجال التعليم لتحقيق الأهداف التالية:
- تحسين وتجويد برنامج جيني (يركز على إدماج وسائل التكنولوجيا في التعليم)
- إدماج التكنولوجيا في المحيط التربوي للتلاميذ
- تسريع وتيرة إنتاج المضامين الرقمية
- العمل على ملائمة المضامين الرقمية مع المناهج التعليمية" (وزارة التربية الوطنية، البرنامج الاستعجالي، 2007)
- القانون الإطار (51.17): اهتم بموضوع التعليم عن بعد من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم من خلال الآليات التالية:
- "تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بجودة التعلّيمات وتحسين مردوديتها
- إحداث مختبرات للابتكار وإنتاج الموارد الرقمية، وتكوين مختصين في المجال
- تنمية وتطوير التعلم عن بعد، باعتباره مكملاً للتعلم الحضوري
- تنويع أساليب التكوين والدعم الموازية للتربية المدرسية والمساعدة لها.
- إدماج التعليم الإلكتروني تدريجياً في أفق تعميمه" (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2019، صفحة 19، 20)
- الرؤية الاستراتيجية 2015/2030: جاءت الرؤية الاستراتيجية استجابة للنداءات الداعية إلى إنشاء منظومة تعليمية ناجحة، قادرة على مواكبة عصر التكنولوجيا والتطور العلمي التعليمي والتعلمي وضرورة اعتماد التكنولوجيات الحديثة العصرية، والمواكبة للتطورات المعرفية التي يعرفها العالم في هذا المجال. فكانت أن اهتمت بموضوع التعليم عن بعد باعتباره معززا ومكملاً للتعليم الحضوري من خلال التركيز على ما يلي:
- " التعزيز التدريجي لصيغ التعليم الحضوري، بالتعلم عن بعد عبر اعتماد وسائط رقمية وتفاعلية، وتكوين مكتبات وموارد إلكترونية.
- تنمية وتطوير التعلم عن بعد باعتباره مكملاً للتعلم الحضوري، وعاملاً في تنمية ثقافة العمل الجماعي.
- تنويع أنماط التعلم والتكوين، خصوصاً في المستويات العليا من التعليم والتكوين (التعلم عن بعد، التعلم مدى الحياة...) بهدف إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الراغبين في تغيير مكتسباتهم أو تعميقها أو التصديق عليها بالحصول على شهادات مطابقة لخبراتهم.
- مساعدة المدرسة عبر الكفاءات المهنية للمقاولة على إرساء برامج للتكوين عن بعد والتكوين بالتناوب لفائدة المتعلمين في الشعب التقنية والتكنولوجية والاقتصاد والتكوين المهني، بحيث تشمل التكنولوجيات التربوية مجموع البرامج المعلوماتية والتفاعلية، والموارد الرقمية والأدوات التكنولوجية والأجهزة الإلكترونية المختلفة، علاوة على شبكات وأنظمة الاتصال وما توفره من خدمات وتطبيقات من قبيل التبادل الآني للمعلومات والأفكار والمؤتمرات عن طريق الفيديو والتعلم عن بعد والمكتبات الرقمية.

- العمل في المدى المتوسط، على تكوين مختصين في البرمجيات التربوية والإعلاميات البيداغوجية، وإنتاج المضامين والموارد التعليمية الرقمية." (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015، صفحة 56، 58)
- "تنوع أساليب التكوين والدعم الموازية للتربية المدرسية والمساعدة لها من قبيل: التلفزة المدرسية، وتيسير التمكن من التكنولوجيات العصرية، وإدماج أساليب التعليم عن بعد على المدى البعيد". (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015، صفحة 18)

نستنتج أن الوزارة الوصية على قطاع التربية والتعليم بالمغرب سعت إلى إرساء مبادئ التعليم عن بعد في المغرب ما قبل جائحة كورونا؛ ذلك أنها دعت في كل وثائقها التربوية التي تنص على الإصلاح التربوي والتعليمي إلى إدماج وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم عن بعد، بحيث يأتي معززا للتعليم الحضوري ومكملا له.

لكن رغم جهود المغرب في تقويم الإصلاح التربوي إلا أنه يبقى إصلاحا تنظيريا لم يتجاوز الوثائق التربوية الرسمية إلى تفعيل المتكامل له على أرض الواقع بشكل ناجح، والدليل في ذلك هو التخبط العشوائي والقرارات الارتجالية بخصوص عملية التعليم التي واكبت انتشار كوفيد-19، وفرض الحجر، وتوقف الدراسة الحضورية؛ لتصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو الحل الوحيد لإكمال مسار العملية التعليمية التعليمية في ظل الظروف الراهنة.

لم تظهر نتائج هذا الإصلاح التكنولوجي إلا أثناء جائحة كورونا، التي بينت الجانب الفعلي والتطبيقي لكل ما جاءت به الوثائق التربوية الرسمية في هذا القطاع. فقد كانت فترة حاسمة قادت المغرب إلى اتخاذ قرارات اضطرارية ومستعجلة متزامنة مع طبيعة المرحلة المفاجئة؛ لأن فيروس كوفيد-19 كان وباءا مفاجئا أحدث تغييرا اضطراريا في جميع المجالات مما أحدث نوعا من التوقف الاستعجالي.

فالمغرب لم يعرف في تاريخه تجارب سابقة مع وضعيات مماثلة (انتشار الفيروسات، الحروب، الأمراض المعدية، الكوارث الطبيعية....)، والتي كانت فجائية بالنسبة إليه. ومن ثمة فاتخاذ قرار التعليم عن بعد لم يكن مدروسا وممهدا له، بل كان إلزاميا نظرا للظروف الصحية الخطيرة التي تهدد العالم بسبب انتشار الفيروس المعدي كوفيد-19.

المطلب الثاني: الوسائل والآليات التربوية المعتمدة في تدبير عملية التعلم عن بعد في التجربة التعليمية المغربية

في إطار مواجهة جائحة كورونا، واحترام التدابير الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا في صفوف المعلمين والمتعلمين وكل الفاعلين التربويين. عمدت الوزارة الوصية على قطاع التربية والتعليم بالمغرب إلى توقيف الدراسة الحضورية وتبني خيار الدراسة عن بعد، من خلال اعتماد برامج تعليمية تتبنى الذكاء الاصطناعي في بناء المحتويات التعليمية استثمارا لمشروع "إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم"؛ حيث خصصت وسائل تكنولوجية رقمية تتمثل في منصات وقنوات رقمية، وتطبيقات إلكترونية وغيرها، لضمان السير الاعتيادي للتعليم والتعلم وتمكن المتعلم من إتمام دروسه، إضافة إلى تمكين أولياء أمور التلاميذ من تتبع أحوال أبنائهم التعليمية عبر الاطلاع عن كل المستجدات التي تخصهم.

- المنصات والبوابات الإلكترونية: تم الاعتماد على مجموعة من المنصات الرقمية مثل (Google Meet) و (Zoom)، كما أطلقت الوزارة الوصية منصة (TelmidTice)، وهي بوابة إلكترونية رقمية أعدتها وزارة التربية الوطنية سنة 2018 في إطار تنزيل رافعات الرؤية الاستراتيجية 2030 / 2015 الداعية إلى إحداث بوابات للموارد الرقمية؛ وقد تم اعتمادها لتقديم الدروس عن بعد في فترة فرض الحجر الصحي وتوقف الدراسة الحضورية بسبب انتشار فيروس كوفيد-19، ويتم اللجوء إليها دون استخدام أي رمز سري، بحيث تقدم دروسا مصنفة وفق الأسلاك المدرسية والمستويات التعليمية وما تحتوي من مواد دراسية مقرر.
 - كما تم إحداث أقسام افتراضية عبر (بوابة مسار) انطلاقا من حساب المعلم على نفس البوابة التي تمكن المعلم من إمساك نقاط الفروض والامتحانات عبر آلية الكترونية، تم تطويرها بشكل يسمح بالولوج إليها من خلال بوابة (Microsoft Teams) من أجل تفعيلها، بحيث تمكن المعلم من التواصل مع المتعلمين والمتعلمات عن بعد وإنجاز الدروس وشرحها باستعمال تقنية الفيديو، وخاصة استعمال السبورة الرقمية.
 - التطبيقات الإلكترونية: قدّم مجموعة من الأساتذة والأستاذات دروسا رقمية خاصة بالمقررات الدراسية حسب كل سلك تعليمي، من خلال تقديم فيديوهات أو دروس مصورة، أو كتيبات إلكترونية أو أشرطة صوتية شارحة للدروس التعليمية، تم نشرها على التطبيقات الإلكترونية التي تخص وسائل التواصل الاجتماعي من: يوتيوب، واتساب، فيسبوك، انستغرام، تلغرام...، والتي ضمت أيضا عدة مجموعات وصفحات تفاعلية بين المعلمين والمتعلمين يتم من خلالها شرح الدروس ومناقشتها.
 - القنوات التلفزيونية: اعتمدت وزارة التربية الوطنية بالمغرب على القنوات التلفزيونية الفضائية لبث دروس التعليم عن بعد، وتتمثل هذه القنوات في: الثقافية والرياضية والأمازيغية وقناة العيون؛ تم فيها بث مجموعة من الدروس التعليمية المصورة بتقنية عالية الجودة والوضوح، حيث تشمل المواد الدراسية المقررة بمستويات التعليم الابتدائي، والإعدادي والثانوي التأهيلي بالمنظومة التعليمية المغربية، كما تم تقديم دروس ومحاضرات وموائد نقاشية تهم طلبة المسالك الجامعية بالمغرب.
- وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الجهود المبذولة من اعتماد حلول آنية صراعية مع الزمن لتجنب ضياع الزمن المدرسي للمتعلمين والمتعلمات، والتي تنبئ في الشروع في تقديم الدروس في تواريخ مقرونة بإعلان حالة الطوارئ بالعالم والمغرب، والعمل بكل ما يضمن تيسير العملية التعليمية التعلمية، وتمكين المتعلمين والمتعلمات من دروس تعليمية باعتماد كل الوسائل المتاحة لنقل المعلومة المعرفية إليهم؛ كانت هناك تحديات ومعوقات عرقلت سير هذه العملية بشكل ناجح.
- كما يتبدى دور الأساتذة والأستاذات الكبير في عملهم الفعّال ودورهم الجبار الحركي لإنجاح سير هذه العملية التعليمية عن بعد، واستغلالهم لكل الوسائل المتاحة لتمكين متعلميهم ومتعلماتهم من المعرفة العلمية وضمان تعلمهم، من خلال تقديمهم للدروس المصورة عبر التلفاز، وشرحهم لها في أشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وإنشاءهم لمجموعات رقمية وفضاءات تعليمية تمكنهم من التواصل مع جل متعلميهم ومناقشتهم. فضلا عن تحضير ملخصات وكتيبات تعليمية في ملفات (DOC, PDF, RAR...)، وإرسالها إلى المتعلمين في بريدهم الإلكتروني أو مواقع التواصل الاجتماعي، حتى أن بعض المعلمين عملوا على طبعتها في صيغ ورقية وأرسلوها إلى متعلميهم الذين لا يتوفرون على الأنترنت، التلفاز، الحاسوب، الهاتف... أو ضعف شبكات الأنترنت بمناطقهم الجغرافية أو انعدامها.

ولوعي الوزارة الوصية بذلك عملت على توزيع كراسات تعليمية لتلاميذ السلك الابتدائي بالعالم القروي وشبه القروي بأعداد محدودة جدا، وبالرغم من أنها مبادرة تستحق التنويه إلا أنها لم تعد بالفائدة المرجوة على هؤلاء المتعلمين والمتعلمات الذين يتوفرون على نفس الكراسات الموزعة تتمثل في الكتب المدرسية المقررة، والتي في نظرهم أصبحت لا فائدة منها لغياب دور المعلم في شرحها وتمكينهم منها.

إنهم يحتاجون إلى من يعمل على تبسيطها لهم وشرحها وتيسيرها؛ خاصة وأن متعلم السلك الابتدائي يتميز بفروقات عمرية صغيرة واهتمامات حركية غير واعية. وبالتالي فهو لن يقدر على مبادرة التعلم الذاتي بنفسه ولن يستطيع مواكبتها. إذ يحتاج إلى من يوجههم ويهتم بتعليمهم وينظم تعلماته وييسر اكتساباته، وهي عملية لن يقدر عليها حتى أباء وأولياء أمور هذه الفئة العمرية، كونهم ينتمون إلى مناطق قروية منقطعة الاتصال بالعالم الحضري والتكنولوجي والمعرفي، وأكثرهم يعانون من ضعف التعلم والأمية لأسباب ترتبط بالاهتمامات الشخصية، وبالعادات والتقاليد أو بالبعد الجغرافي، أو بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

المبحث الثالث: صعوبات وتحديات واقع التعليم عن بعد في التجربة المغربية، وأثرها على تحقيق المساواة التعليمية بين فئات المجتمع المغربي.

تماشيا مع التحولات العالمية والجهوية والمحلية، والنقد العلمي والتقني والتكنولوجي الذي يعرفه العالم؛ وجب على المغرب بناء مدرسة تربوية تعليمية ناجحة ترقى إلى متطلبات عصر التقدم العلمي السريع، بما يحمله من تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وتعليمية...؛ إذ على النظام التعليمي المغربي أن يكون قادرا على مواجهة مناخ دولي شديد المنافسة، ولا نقصد منافسته للدول المتقدمة (مثل السويد، وفنلندا، وكندا وأمريكا...) من ناحية جودة التعليم. إذ من المجحف مقارنته بها نظرا للفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بينهما.

وإنما حري بنا؛ مقارنته مع الدول التي عانت مثله من الاستعمار الأوربي، والتي بدأت إصلاحها مع فترة الاستقلال مثل "دولة سنغافورة" التي مرت في إصلاحها التعليمي بنفس التحولات التي عرفها المغرب، فضلا عن كونها تتميز بتعددية اللغة شأنها شأن المغرب؛ إلا أننا نلاحظ احتلالها المراتب المتقدمة في التعليم على مدى العشر السنوات الأخيرة، حيث حلت سنة 2023 في المرتبة الأولى (01) عالميا وتصدرت ترتيب مؤشر جودة التعليم في العالم، في حين استمرت رتبة المغرب في التدني؛ حيث احتل المرتبة (101) خلال نفس السنة.

وما يثير استغرابنا هو كون بلادنا مرت من نفس المراحل التي مرّ منها تاريخ إصلاح التعليم في سنغافورة، إلا أن إصلاحاتها كانت موضع التطبيق الفعلي، وإصلاحاتنا كانت موضع التنظير الغوغائي؛ بسبب كثرة النظم الإدارية وجلبه الصياغات الإصلاحية في دعوتها التنظيرية بما يضمن الحد الأدنى من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، حيث "تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية فأدت إلى ضرورة إصلاح النظام التربوي التكويني، وإنجاز مشروع وطني في شكل ميثاق وطني ثم كتاب أبيض ثم البرنامج الاستعجالي ثم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي أصدر مؤخرا الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية 2030/2015". (السليمان، 2016، صفحة 21)

إنها مشاريع إصلاحية تنفيذية لما سبقها من المشاريع الإصلاحية؛ ففي الوقت الذي كنّا ننتظر فيه نجاعة الإصلاح الأول "الميثاق الوطني" في تدبير عملية الإصلاح ونجاحها، تقاجننا بـ "المخطط الاستعجالي" لإصلاح منظومة التربية والتعليم. ما يدل على فشل

الإصلاح الأول، ليقوم مكانه هذا الإصلاح الثاني، ليظهر أمامه الإصلاح الثالث وهو مشروع "الرؤية الاستراتيجية"؛ الأمر الذي يُبين عجز الإصلاح الثاني وانقضاء المدة المحددة له دون نتائج إصلاحية فعلية إرضائية لمكونات المجتمع المغربي.

وتجدر الإشارة بأن الأحكام التي قد نسقتها على الإصلاح الثالث "الرؤية الاستراتيجية" لا يجب أن تكون نهائية؛ نظرا لكون الظرفية المخصصة لها أثناء تنزيلها على أرض الواقع التعليمي المغربي لم تنته بعد، لكن بالرجوع إلى واقعنا التعليمي الحالي وما يتخبط فيه من مشاكل تعليمية اعتيادية ومفاجئة (جائحة كورونا وفعالية التعليم عن بعد) التي زادت من توسيع أزمة الثقة بين المغاربة والمؤسسات التعليمية. وما تم تقديمه من رافعاتها الخمسة العشر دون تطبيقها الفعلي الكلي في ظل العشر سنوات الأخيرة. حيث ظلت حبيسة الخطابات التربوية التنظيرية دون تطبيق استثماري لها فيما مرّ من الزمن وما تبقى منه لانقضائها والتي لا تتجاوز خمس سنوات. يتبدى لنا أن هذا الإصلاح الجديد سيلقى نفس المصير الذي لفته الإصلاحات التربوية السابقة.

فالمغرب لازال يصنف في المرتب المتأخرة من حيث جودة التعليم وتطوره حسب التقارير الدولية السنوية المنجزة؛ بحيث يعد من الدول التي "ينتشر فيها بكثرة الأمية والفقر والرشوة، واستفحال ظاهرة الدعارة وتدهور الصحة والتعليم...، إضافة إلى ضعف المدرسة المغربية التي تظل عاجزة أمام تلبية رغبات الشعب المغربي؛ نظرا لضعف أجهزتها هيكليا ووظيفيا، وتدهور معطياتها المعرفية والبيداغوجية الديدانكتيكية، واستفحال ظاهرة العنف المدرسي، وكذا استمرار ظاهرة الهدر المدرسي والتكرار". (الحمداي، 2016، صفحة 70)

ويرجع السبب في ذلك إلى عدة تحديات وصعوبات عانى منها المغرب ولازال يعاني منها؛ بسبب ضعف جهود الإصلاح الجذري من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية والتربوية، مع عدم مراعاة التحديات الفجائية في المستقبل القريب والبعيد، أبرزها جائحة كوفيد 19 وتحديات التعليم عن بعد وما طرحته من أزمة تربوية تعليمية.

المطلب الأول: تحديات اجتماعية واقتصادية

يعتبر المغرب من البلدان النامية، التي لازالت تعاني من الفقر والدخل المحدود للأسر المعوزة، التي تجد صعوبة في توفير وسائل الاتصال والتواصل لأبنائها من أجهزة الحاسب، والهواتف الذكية، واللوحات الإلكترونية...، بسبب ارتفاع التكلفة المادية لاقتنائها، فضلا عن غلاء رصيد الأنترنت وعدم قدرتهم على توفيره إليهم، وما زاد الأمر سوءا هو توقف مصادر دخل هذه الأسر المعوزة بسبب تأثير جائحة كوفيد 19. فقد "صرحت 34 % من الأسر المغربية أنها حرمت من مصادر الدخل بعد توقف نشاطها، مما سيؤدي إلى اتساع دائرة الفقر وتعميق الفوارق الاجتماعية... كما تأثر تعليم الأطفال والولوج إلى الخدمات الصحية، حيث صرح 18 % من الأسر على الصعيد الوطني و 29 % في المناطق القروية؛ أنّ أطفالهم لا يتابعون التعلم عن بعد، فيما حال الحجر الصحي دون لجوء الأسر إلى العلاجات..." (المنذوبية السامية للإحصاء)

كما نجد أن بعض المنازل في المغرب خاصة في المناطق القروية وشبه قروية لا تتوفر على أبسط وسائل الترفيه "جهاز التلفزيون وقنواته الفضائية"؛ فكيف سيتمكن أبناء هؤلاء الأسر من متابعة الدروس عن بعد في القنوات الفضائية، التي اقتصرت عليها عملية التعليم عن بعد، مثل قناة الرياضية، الأمازيغية، العيون وغيرها.

ولا نغفل ضعف جاهزية البنية التحتية الإلكترونية في بعض المناطق الجغرافية المغربية، والكشف عن التفاوتات المجالية، والاهتمام بإصلاح وتطوير النمو الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة مجالية على حساب أخرى خاصة في المناطق الصحراوية والجبلية، والتي تبقى أكثر منطقة يصلح فيها نظام التعليم عن بعد لوعورة مسالكها الطرقية وشدة طقسها، ومن ثمة تحتاج تحسين البنية التحتية الإلكترونية

وتوسيع شبكات الإنترنت وزيادة صبيب قوتها، لضمان تعلم أبناء هذه المناطق المعزولة، التي عانت من صعوبة ضبط عملية التعليم عن بعد عبر الإنترنت الناتج عن انقطاعه المتكرر.

فضلا عن أن بعض الأسر في بعض المناطق المغربية لازالت تعاني مع عدم توفر شبكة الكهرباء في المنازل، بسبب غلاء معدات تركيبها وتثبيتها، وانخفاض القدرة الشرائية لهؤلاء الأسر. كما أن بعض أولياء الأمور في الأسر المغربية غير متعلمة وواعية (انتشار الأمية)، مما يصعب عليهم عملية ضبط المهارات التقنية اللازمة لتشغيل الأجهزة الإلكترونية وضبط عمل المنصات الرقمية، ومن ثمة صعوبة مراقبة عملية تعلم أبناءهم عن بعد، وحل المشاكل التقنية التي قد تصيب عملية تعليم عن بعد.

بالإضافة إلى افتقار الوعي لدى أولياء الأمور والمتعلمين بالتعليم عن بعد وغياب الفعالية الذاتية بأهميته في مواكبة متطلبات العصر. بحيث يجدونه نظاما تعليميا حديث النشأة وفجائي الالتحاق بالمدرسة التعليمية المغربية. فكيف سيتعاملون ويتفاعلون معه؟

فجائحة كورونا كشفت عن اختلالات اقتصادية كبيرة، ارتبطت بتكريس مبدأ الفروقات الاجتماعية وتوسيع هوة الانعزال الاجتماعي بين مناطق المغرب؛ بالرغم "من المجهودات المبذولة لضمان الاستمرارية التربوية، فإن مستوى عدم المساواة من حيث الولوج إلى موارد التعليم عن بعد قد أثر بقوة على هذا الأخير، حيث لعبت الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي دورا كبيرا على حساب تلامذة الوسط القروي، ولكن أيضا على حساب تلامذة الأوساط الاجتماعية ذات المستوى الاقتصادي الضعيف. وبسبب هذه الفوارق نفسها، وجد أولياء أمور هذه الفئات من التلامذة صعوبة في تقديم الدعم ذي جودة في المنزل. ويعتبر معدل الأمية في الوسط القروي، وخاصة بين النساء % 60.01، إضافة إلى نقص أو عدم كفاية المعدات والموارد الرقمية من بين العوامل التي أثرت على استفادة التلامذة من فرص التعليم عن بعد". (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، 2021، صفحة 17)

المطلب الثاني: تحديات تربوية وتقنية

أثبت التدريس عن بعد غياب فعالية الإصلاح التربوي الداعي إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة التعليمية المغربية؛ على اعتبار أن معلم ومتعلم اليوم بالرغم من تواجده في الوسط التكنولوجي العالمي إلا أنه لا يزال خارج السياق التكنولوجي الرقمي المحلي من: ثقافة رقمية، وعي رقمي، منهاج تربوي رقمي، مقرر تعليمي رقمي، بنية تحتية رقمية، بيداغوجيا وتكوين تربوي رقمي...

لقد بين الإصلاح التربوي للميدان التعليمي أنه لا يستجيب لتطلعات مختلف الفاعلين التربويين أبرزهم المتعلم والمعلم هذا الأخير الذي لم يُوفّر له أبسط الوسائل التعليمية لتيسير عملية التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا؛ إذ لم يتم إمداده بالأجهزة الإلكترونية الضرورية، والتي تتمثل في الحواسيب والهواتف واللوحات الإلكترونية، وحتى إمداده بشبكة الإنترنت ورقم الهاتف المهني - ما يجعلنا نطرح سؤال كيف سيتمكن المعلم من تقديم عملية التعليم عن بعد وهو لا يتوفر على المعدات والوسائل الإلكترونية الضرورية؟ أم أنه أصبح من المفروض استعمال الإمكانات الشخصية لأغراض مهنية؟

كما نجد أن بعض الأساتذة وجدوا صعوبة في تدبير عملية التعليم عن بعد لضعف كفاياتهم التكنولوجية والحاسوبية بالأخص، وتدني مستوى خبرتهم في تفعيل منصات التعليم عن بعد لعدم حاجاتهم لها مسبقا، وبسبب نقص تكوينهم وضعف تأطيرهم في هذا المجال، ما جعلهم يترددون "إزاء التعليم عن بعد ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تثمينهم نظرا لضعف مكتسباتهم في المجال الرقمي من ناحية التكوين والتأطير وتعزيز المهارات" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، 2021، صفحة 18)

فضلا عن افتقار المتعلمين للمهارات المعلوماتية والوعي الرقمي التعليمي، وضرورة التحول من التعليم الحضوري التقليدي إلى التعليم عن بعد، وتوضيح آليات التعليم عن بعد في ارتباطه بمهارة إدارة الوقت الشخصي والزمن المدرسي. ومنه؛ وجب ضرورة تفعيل مادة الإعلاميات في كل الأوساط التعليمية، خاصة في المناطق القروية التي لازال أبناءها لا يدركون معنى الحاسب الإلكتروني وطريقة استعماله والعمل به.

وقد طرح التعليم بالتناوب بعد جائحة كورونا من خلال المزاوجة بين التعليم الحضوري وعن بعد صعوبات على هيئة التدريس؛ حيث تمت زيادة الأعباء التعليمية لدى المعلمين الذين يتابعون التعلم الذاتي وعن بعد للمتعلم في المنزل، حيث وجدوا صعوبة في تطبيق التزامن بين التعليم الافتراضي والحضوري. دون تقديم تحفيز مادي لهم والاحجام عليهم. رغم محاولاتهم الجديرة بالشكر والذين قاموا به أساسا من زاوية الالتزام الأخلاقي؛ تم فيه توفير إمكاناتهم الشخصية من هواتف وحواسيب وأترنت وأوقات زمنية خارج مواقيت عملهم كلاًها لتحقيق عملية التعلم لدى المتعلم المغربي.

رغم التحديات التي واجهت المغرب والتي لازالت تواجهه في تفعيل عملية التعليم عن بعد لا ننكر جهوده الجبارة التي قام بها في التعامل مع جائحة كورونا؛ إذ يعدُّ من الدول التي تعاملت مع الظرفية الوبائية بكل وعي وذكاء استراتيجي، استثمرت فيه كل الوسائل المتاحة والخطط البديلة والإصلاحات التربوية القبلية التي نهجتها لضمان الاستمرارية البيداغوجية وتجنب الانقطاع الدراسي ثم الهدر المدرسي. بالرغم ما يعرفه من تدني في الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛ والذي يلعب دورا كبيرا في تطوير مختلف الوسائل والتقنيات التي تساعد في سير العملية التربوية التعليمية بشكل جيد وناجح.

كما شكلت تجربة التعليم عن بعد في المغرب فرصة سانحة لإعادة النظر في مكامن الضعف والقوة في منظومته التعليمية، والعمل على تقويتها وتجويدها بما يتناسب مع وتيرة العيش الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة، والعمل على إحداث توازن تربوي يعطي للمتعلم القابلية لمواكبة وتتبع كل ما يدور حوله من تحولات تكنولوجية وتغيرات معرفية، فضلا عن مسايرة النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرض وضعيات محددة من التعليم والتعلم.

المبحث الرابع: التوصيات والاقتراحات لتجاوز تحديات التعليم عن بعد وضمان نجاحه.

إذا كان التعليم عن بعد " إجراء بديلا للتعليم الحضوري في أوقات الأزمات أو نوعا تكميليا له، فيجب أن يكون جزءا من الإصلاح الحالي للمنظومة التربوية التعليمية بالمغرب" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، 2021، صفحة 18) من خلال الاستفادة من التحديات التي واجهته، وتطوير الأساليب التي اعتمدها لبلورة نوع تعليمي مزدوج يهيئ مسبقا حسب مقاييس ومعايير محددة الاختيار قصد اعتماده متى دعت الحاجة إليه؛ بحيث لا يمكن تحقيق ذلك دون اعتماد التوصيات والاقتراحات التالية:

- وضع استراتيجية متكاملة الجوانب لتحسين جودة التعليم الحضوري وتطويره بتعزيز التعليم عن بعد في مختلف المستويات التعليمية، من خلال توفير الأجهزة الإلكترونية، وذلك عن طريق إعداد مشروع مليون حقبة من طرف الجهات المختصة تضم حواسيب إلكترونية وهواتف محمولة ولوحات إلكترونية يتم تقديمها للفئات المعوزة.
- تأهيل المتعلمين لتمكن من المهارات والكفايات التكنولوجية من خلال المواد الدراسية والأوراش التدريبية، وتعزيز التنمية الدامجة للمتعلمين في المناطق الجغرافية الفقيرة، تحقيقا للمساواة التعليمية.

- تكوين وتحسيس المعلم والمتعلم وأولياء الأمور ومختلف الفاعلين التربويين بأهمية التعليم عن بعد وبيان ضرورة اعتماده كخيار استراتيجي تكميلي للتعليم الحضوري.
 - تجهيز المؤسسات التعليمية بوسائل الاتصال والمعلومات والمعدات التقنية الرقمية الضرورية وجعل عملية التعليم والتعلم في بيئة إلكترونية جيدة ومعاصرة للمتعلم، وتطوير جودة الخدمات بما يناسب الفوارق الاجتماعية للمتعلمين.
 - تعزيز انسجام تكامل القطاعات الحيوية: الاجتماعية والاقتصادية والتربوية بما يحقق المساواة التعليمية بين فئات المجتمع المغربي. وضرورة تطوير نظام الحماية الاجتماعية خاصة للأسر المعوزة تشجيعا لتعليم أبناءهم.
 - توسيع مجال التكوين التربوي للأساتذة في تقنيات وأساليب التعليم عن بعد وتمكينهم من الوسائل البيداغوجية الرقمية الضرورية لإنجاح هذه العملية، وتطوير ممارساتهم تعليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يضمن امتلاكهم لمهارات التواصل الرقمي وكفايات التعليم عن بعد.
 - تحفيز الأساتذة ماديا ومعنويا على تدريس كل المواد التعليمية من خلال المزوجة بين التعليم الحضوري وعن بعد وتدبير الزمن المدرسي بينهما بشكل يضمن نجاح العملية التعليمية التعلمية.
 - تشكيل فريق دعم تقني يواكب وضع المحتويات التعليمية الرقمية للأساتذة ضمن المنصات والتطبيقات الإلكترونية.
 - عقد شراكة مع شركات الاتصال بالمغرب من أجل توفير شبكة الأنترنت في كل المناطق الجغرافية المغربية والرفع من جودته لتحقيق المساواة المجالية.
 - دعم البحث العلمي في مجال التربية والتعليم، والرفع من ميزانية القطاع التعليمي والإنفاق المالي على متطلبات الرقمنة لمواكبة العصر المتطور.
 - السعي إلى مأسسة التعليم عن بعد من خلال التركيز على نشر ثقافة التعلم المعاصرة للتعليم الرقمي في مكونات المجتمع المغربي؛ بحيث تساعد على تقبل الواقع التعليمي الجديد.
 - استحضار نمط التعليم عن بعد في الإصلاحات التربوية بما يتناسب مع المواد الدراسية ووسائل تعليمها، وسبل تقييمها وتقويمها، والكشف عن قواعد مراقبة إنجازها وتحقيق تعلمها وتعليمها عن بعد.
 - دعم المعلمين وتشجيعهم على صناعة المحتوى التعليمي الرقمي وتطويره والأنشطة والتقييمات المناسبة له، ووضع الخطط التربوية لاعتماده من خلال إقامة مسابقات محلية ودولية في مجال تطوير ممارسات التعليم عن بعد، وتقديم جوائز مادية تقديرية لمجهوداتهم، وتحفيزا للمزيد من العطاء التعليمي الرقمي.
- خاتمة
- حاولنا من خلال هذا البحث دراسة وتتبع التعليم عن بعد في التجربة التعليمية المغربية من خلال بعدين أساسيين هما: البعد النظري التأسيسي والتطبيقي له في الوثائق التربوية الرسمية، ثم البعد التطبيقي الذي درسنا فيه الممارسة البيداغوجية للتعليم عن بعد في المغرب.
- وأثناء عرضنا لمحتوى هذا الموضوع خلصنا إلى مجموعة من النتائج، منها:**
- قيام التعليم عن بعد على الفصل بين المعلم والمتعلم زمانيا ومكانيا، كما أنه يقوم على مجموعة من الوسائط التقنية المتعددة. فضلا عن أنه يتميز بمجموعة من السمات الخصوصية التي تميزه عن التعليم الحضوري.

- يعتبر التعليم عن بعد قديم النشأة، إلا أن تطوره ارتبط بظهور وسائل التكنولوجيا والمعلومات، وبروزه بشكل رسمي في جل دول العالم ومنها المغرب كان مع جائحة كورونا.
- دعوة جل الإصلاحات التربوية في وثائقها التربوية (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، البرنامج الاستعجالي، الرؤية الاستراتيجية) إلى تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم الحضورية وعن بعد.
- اتخاذ المغرب إجراءات وتدابير فعالة ساهمت بشكل كبير في استمرار الدراسة البيداغوجية وتجنب الانقطاع المدرسي.
- تقديم المغرب جهود جبارة تمثلت في استغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة (القنوات التلفزيونية، شبكات التواصل الاجتماعي...)، وخلق منصات ومواقع رسمية، وتطبيقات إلكترونية لضمان نجاح سير العملية التعليمية.
- الكشف عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية، والتقنية والتربوية التي تواجه تطوير المنظومة التعليمية المغربية في مجال التعليم عن بعد.
- تقديم اقتراحات وحلول ضرورية لتجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجه اعتماد التعليم عن بعد في المغرب؛ من خلال التخطيط لوضع استراتيجية وطنية توازن بين التعليم الحضوري وعن بعد في تدريس المواد التعليمية، وتركيز جهود الإصلاح من الناحية التربوية والتقنية.

المصادر والمراجع

- أخ العرب، عبد الرحيم. التعليم الإلكتروني من تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى التعليم عن بعد. مقارنة للتجربة المغربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19). مجلة علوم التربية. العدد 73
- الحمداوي، جميل. (2016). الإدارة التربوية بين التدبير البيداغوجي والنجاح المدرسي .سلسلة مجزوءات الإدارة التربوية. رقم 01.
- العربي، السليمان. (2016). المعين في التربية. ط2. مراكش.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2015). الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2015. الرباط.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. (2021) التعليم في زمن كوفيد بالمغرب.
- المندوبية السامية للإحصاء. (د، ت) إنجاز أهداف التنمية المستدامة بالمغرب: الوضعية الراهنة والتحديات الرئيسية.
- شلوسر، لي آيزر وسيمونسن مايكل. (2015). التعليم عن بعد ومصطلحات التعليم الإلكتروني . ترجمة نبيل جاد عزمي. مسقط. مكتبة بيروت للطباعة والنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر سنة 2005).
- عامر، طارق عبد الرؤوف. (2007). التعليم عن بعد والتعليم المفتوح. دار الياورزي العلمية للنشر والتوزيع.
- محمود، خالد صلاح حنفي. (2014). التعليم الجامعي المفتوح والتعلم عن بعد: رؤى وتجارب معاصرة .مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- مدني، محمد عصا . (2007). التعليم عن بعد، أهدافه وأسس وتطبيقاته العلمية. ط6. المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2020). التعليم عن بعد: مفهومه وأدواته واستراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني.
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. (1999). الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. (2019). القانون الإطار رقم (51.17) المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. الرباط.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. (2007). البرنامج الاستعجالي.